مفاوضات تتجاوز في نوعيتها وأهميتها ما يدور الآن من مفاوضات مباشرة وغير مباشرة، عبر الأمم المتحدة، أو «المبادرة» الاوروبية وغير ذلك من التحركات السياسية.

ثانياً، لأن الاقدام على هذه الخطوة سيضع قضية «الاعتراف» بها، على بساط البحث. وإذا كان هذا العدد الكبير من الدول لم يجد حرجاً في الاعتراف بفلسطين وشعبها وقضيتهما من خلال منظمة التحرير، فمن غير المضمون أن تنتزع «حكومة المنفى المؤقتة» العدد نفسه من المعترفين. أضف إلى ذلك الموقف العربي من هذه الخطوة، وما قد تثيره من حساسيات ولا سيما في الساحة اللبنانية التي لم يتوقف فيها الحديث المتجني الظالم حول «رغبة فلسطينية في التوطين».

ثالثاً، لأن الاقدام على هذه الخطوة، يرتّب مسؤوليات على المنظمة تتجاوز ما تملكه من صلاحيات وإمكانات، وفي طليعة هذه المسؤوليات، وعلى سبيل المثال، القدرة على منح الفلسطيني – رسمياً – هويته الوطنية مجسّدة بجواز سفر، وما ستعكسه هذه النقلة – إن كانت ممكنة – من آثار على جموع الفلسطينيين في المنفى؛ حيث تتباين أوضاعهم بالنسبة للإقامة والولاء القطري وغير ذلك من القضايا المعيشية والسياسية.

رابعاً، لأن المنظمة لم تتمكن بعد من وضع يدها على «شبر» واحد من فلسطين المحرّرة؛ الأمر الذي يشكّل الشرط الموضوعي الأهم والقادر على تطعيم القرار بإمكانية مقبولة من المصداقية والجدية.

خامساً، لأن الاقدام على مثل هذه الخطوة سيطرح على بساط البحث مصير منظمة التحرير وميثاقها، وعلاقة هذا كله بالحكومة المؤقتة، مما سيثير إشكالات لا داعي لتعجّل مواجهتها، وإن كان لا بد من ذلك في وقت قادم.

لهذه الاسباب كلها، ولأخرى غيرها يمكن تعدادها، نرى أن الاقدام على مثل هذه الخطوة، قبل توفير أسباب نجاحها، سيكون بمثابة قفزة في الهواء ومغامرة غير مأمونة الجانب.

ومما يثير التساؤل هو هذا الالحاح من جانب الرئيس المصري حول هذه الخطوة، فما هو الهدف من ذلك؟

إن الرئيس السادات، بعد أن استسلم للطروحات الصهيونية والامبريالية في معالجة قضية فلسطين، يحاول التسبيق على هذه الطروحات والرد عليها بأسلوب استسلامي.

فالسادات يعلم أن الحركة الصهيونية ومعها حكومة واشنطن ترفضان التعامل مع م.ت.ف.، خارج ميادين القتال، ولن تقبلا بالتفاوض معها تحت أي ظرف من الظروف في إطار التسوية السياسية. وذلك بحجة أن م.ت.ف. هي «منظمة إرهابية» وأن ميثاقها يدعو إلى تدمير اسرائيل. وبدلاً من الرد الموضوعي، ولا نقول الثوري أو القومي، على هذه الفرية المغايرة للحقيقة، والتأكيد على ماهية م.ت.ف. كحركة تحرير وطنية تملك الحق كله في اعتماد كل الوسائل المشروعة لحماية شعبها وتأمين حقوقه الوطنية. بدلاً من هذا، فإن السادات